

المراجعة الداخلية ودورها في تفعيل مبادئ الحوكمة

دراسة ميدانية على مصارف الوحدة - المنطقة الغربية

د. عبداللطيف الهادي أمحمد احمد

كلية صرمان للعلوم والتقنية .

E-mail: aalhadi114@gmail.com

مستخلص الدراسة :

تهدف الدراسة الي دراسة دور قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ دور الحوكمة ، تحليل وتقييم الدور الذي يلعبه قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها: هناك بعض المشاكل في تطبيق نظام الحوكمة ، و ذلك لعدم توفير كفاءات و مهارات لدى المصرف في مجال الحوكمة ، عدم وجود سياسة تهتم بتطوير معايير الرقابة الداخلية بالمصرف، عدم إلتزام قسم المراجعة الداخلية بأعداد تقارير دورية عن مدى إلتزام بتطبيق مبادئ الحوكمة، أهم توصيات الدراسة العمل على نشر ثقافة الحوكمة على مستوى كافة الأطراف المعنية بالمصرف.

الكلمات المفتاحية : الحوكمة ، المراجعة الداخلية ، مصرف الوحدة ، لبيبي .

Abstract:

The study aims to investigate the role of the internal audit department in activating the principles of the role of governance, analyzing and evaluating the role played by the internal audit department in activating the principles of governance in Al Wahda Bank. Governance, due to the lack of competencies and skills of the bank in the field of governance, the absence of a policy concerned with developing internal control standards in the bank, the lack of commitment of the Internal Audit Department to prepare periodic reports on the extent of its commitment to applying the principles of governance, the most important recommendations of the study work on spreading the culture of governance at the level All parties concerned with the bank.

Keywords: Governance, internal audit, Al Wahda Bank, Libya.

المقدمة :

ألقت التحديات الاقتصادية العالمية بظلالها على العمل المصرفي في ظل التطور التكنولوجي المتسارع واشتداد حدة المنافسة بعد انتشار مظاهر العولمة والانفتاح الاقتصادي بوتيرة متسارعة، وكذلك الحال بالنسبة للحكومة والتي باتت من أكثر المواضيع المطروحة على الساحة الدولية المعاصرة، لاسيما حينما يكثر الحديث عن ترشيذ القرارات ونجاح الخطط التنموية والحفاظ على مصالح المتعاملين.

ولما كان الأمر كذلك فقد باتت قدرة الحوكمة واضحة في دعم آليات عمل المراجع الداخلي بالمصارف والشركات لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وبما يضمن مصالح المتعاملين. وبشكل واضح على الأداء المصرفي والاستقرار النقدي فكان لا بد من أسلوب جديد للإدارة وفق معايير وقواعد محددة.

ولذلك فقد كان للحوكمة قواعد ومعايير ومفاهيم ومقومات، عززت من دورها على المستوى الجزئي والإصلاح المؤسسي، وعلى المستوى الكلي والإصلاح الاقتصادي وبالتالي علاقتها بالسياسة النقدية والمالية وبما يضمن حسن إدارة المال برشد وشفافية، ولما كان الأمر كذلك فقد أثرت الحوكمة على القطاع المالي - بالمصارف - من حيث الكفاءة والتنافسية في عالم المال والأعمال حيث الجودة والكفاءة في أداء عمل المراجع الداخلي للمصرف .

مشكلة البحث:

لقد ساهمت الأزمات والانهيارات والفضائح المتكررة لعديد من الشركات والمصارف في ظهور مفهوم الحوكمة الذي جاء ليقدم الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي طال تأثيرها على أكثر التعاملات في الأسواق العالمية، والتي كان من أهم أسبابها ضعف مستوي المراجعة الداخلية ، مما أدى إلي فقدان الثقة في إدارات ومجالس إدارات الشركات، والأنظمة الرقابية ، والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات .

وانطلاقاً من أهمية حوكمة الشركات وضرورة نقلها لحيز التطبيق فإن المراجعة الداخلية تعد احد ركائز هذا التطبيق، عليه فقد أصبح تطور ورفع كفاءة مستوي الأداء

المهني للمراجعين الداخليين، بمثابة دعم رئيسي من دعائم التطبيق الكفاء لإطار الحوكمة . إن تطبيق مبادئ الحوكمة يؤدي إلى تعزيز الشفافية في أداء عمل المراجع الداخلي للمصرف ومن هنا يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:-
" ما هو دور قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة ومن هذا السؤال الرئيسي يمكن ان نطرح الأسئلة الفرعية التالية :-
1- هل يؤثر تطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة ؟
2-ما مدى تأثير الالتزام بالمعايير المهنية لمراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة؟
أهداف الدراسة :

- 1- دراسة دور قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ دور الحوكمة .
 - 2- تحليل وتقييم الدور الذي يلعبه قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة.
 - 3- التعرف بالحوكمة وأهمية تطبيقها في المصارف الليبية .
 - 4- تقديم نتائج وتوصيات تساعد المصارف في تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي.
- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الحوكمة في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي الليبية ، لاسيما وأن حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل هذا القطاع تعتبر ذات أهمية كبيرة وتأثير فعال على مستوى القطاع ذاته وعلى مستوى بشكل عام، وهكذا فان ، مما يتطلب تطبيق الحوكمة بمفاهيمها التي تسهم في تعزيز تنافسية القطاع المصرفي.

يعزز أهمية تطبيق الحوكمة في القطاع المصرفي، كون البنوك من أهم مصادر التمويل للأفراد والشركات على حد سواء، ناهيك عما للبنوك من دور بالغ الأهمية في الرقابة على أداء الشركات التي تمولها وبالتالي إمكانية فرض مبادئ الحوكمة عليها، إضافة لما تشهده الدول من تحول نحو التنافسية والجودة حيث البقاء للأفضل.

منهجية الدراسة:

تم اعتماد المراجع والكتب العلمية لإنجاز الجانب النظري ، أما الجانب العلمي فتم إعداده من خلال جمع البيانات والمعلومات من مصرف الوحدة، اعتماداً على أسلوب صحيفة الاستبيان والملاحظات المباشرة ، يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بتخصص (محاسبة ، إدارة ، تمويل ومصارف ، اقتصاد ، نظم معلومات) بمصرف الوحدة بمصرف (الوحدة ابو عيسي ، الزاوية ، العجيلات).

حدود الدراسة :

- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة علي مصارف الوحدة بالمنطقة الغربية .
- الحدود الزمنية : تم اجراء الدراسة للعام 2021.
- الحدود البشرية : العاملين بتخصص (محاسبة ، ادارة ، تمويل ومصارف ، اقتصاد ، نظم معلومات) بمصرف الوحدة .

الدراسات السابقة:-

في الآتي عدد من الدراسات التي لها علاقة بموضوع البحث أو بمتغيراته :-
1 - دراسة لجنة بازل للرقابة المصرفية (Enhancing corporate governance for banking organizations) تطرقت الدراسة المعنونة الى ممارسات حوكمة الشركات السليمة فيما يتعلق بمبادئ (banking organizations الحوكمة الشركات في المصارف وضمن الدعم البيئي لحوكمة الشركات السليمة .

2- دراسة العامري & الجبار (2018) مدي تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمينية وفقاً لمبادئ لجنة بازل، هدفت الدراسة الي التعرف علي واقع ممارسة الحوكمة في القطاع المصرفي اليمني، مدي التزام البنوك بتطبيق مبادئ الحوكمة المؤسسية المصرفية ، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع المعلومات، توصلت الدراسة الي مجموعة من النتائج أهمها: ان المصارف اليمينية تطبق الحوكمة المؤسسية في أعمالها وفقاً لمبادئ بازل بدرجة متوسطة ، فيما يتعلق بمدى كفاءة وتأهيل أعضاء مجلس الإدارة، ومن حيث الالتزام بتحقيق الأهداف الإستراتيجية والرقابة والإشراف الكافي علي أداء البنوك، وأظهرت الدراسة انخفاض

مستوي الشفافية والإفصاح في عمليات البنوك وعدم التزام البنوك اليمنية بتنفيذ سياسات للأجور والمكافآت تتناسب مع أهداف واستراتيجيات البنوك في الأجل الطويل.

3- دراسة (جبريل، 2018) اثر سلوكيات المواطنة التنظيمية علي تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية ، هدفت الدراسة الي التعرف علي مستوي سلوكيات المواطنة التنظيمية للعاملين في البنوك التجارية الليبية ، إظهار مستوي الممارسة لمبادئ حوكمة الشركات في البنوك قيد الدراسة من خلال الأبعاد (معاملة الالتزام العادل والحفاظ علي حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ، وتوضيح الصلاحيات والالتزام بمتطلبات الإفصاح والشفافية والالتزام بالمسؤولية الاجتماعية) ، التعرف علي طبيعة العلاقة بين المواطنة التنظيمية المؤثرة علي السلوكيات ومستوي تطبيق مبادئ الحوكمة في البنوك التجارية الليبية ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، والاستبانة كأداة لجمع المعلومات ، توصلت الدراسة الي عدة نتائج أهمها: كشفت الدراسة ان المستوي العام لسلوكيات المواطنة التنظيمية بين الموظفين في البنوك قيد الدراسة كانت عالية، أظهرت ان مستوي ممارسة مبادئ حوكمة الشركات في البنوك قيد الدراسة كانت متوسطة، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لسلوكيات المواطنة التنظيمية علي ممارسة مبادئ حوكمة الشركات.

4- دراسة (جبريل، 2014) هدفت الدراسة للتعرف علي طبيعة العلاقة بين الالتزام التنظيمي ومستوي تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة درنة ، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ، كشفت الدراسة ان المستوي العام للالتزام التنظيمي لدي العاملين بالمصارف التجارية جاء مرتفعا ، بينت الدراسة ان مستوي تطبيق مبادئ الحوكمة محل الدراسة كان متوسطا ، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوي الالتزام التنظيمي وتطبيق مبادئ الحوكمة.

تشابه هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الحوكمة في المؤسسات ، حيث تقاطعت مع أهداف دراسة العامري والجبار (2018) مدي تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقا لمبادئ لجنة بازل، واختلفت الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية من حيث الزمان والمكان وعينة ومجتمع الدراسة، كما تم الاستفادة من

الدراسات السابقة في الجانب النظري وفي بناء اداة جمع البيانات والمعلومات وتطويرها ومناقشة النتائج.

مفهوم الحوكمة:

حوكمة الشركة هي الوسيلة التي تضمن للمجتمع أن إدارة الشركة تعني بمصلحة الأطراف التي يهتمهم أمرها، وفي ظل اختصار الحوكمة في هدف تعظيم ثروة المالك كما ارتبطت الحوكمة بمفهوم انفصال الملكية عن الإدارة وما قد يترتب عنها من آثار سلبية حيث من المحتمل أن تتخذ الإدارة المحترفة قرارات أو تأتي بتصرفات تتعرض المنشأة بسببها للمخاطرة والإفلاس مما يلحق الضرر بالمالك بل وبكافة الأطراف الأخرى المعنية .

تعريف الحوكمة :

عرفها (الخضيرى :2005 :53ص) على أنها : نظام مناعة وحماية وتفعيل، نظام يحكم الحركة، ويضبط الاتجاه ،ويحمي ويؤمن سلامة كافة التصرفات، ونزاهة السلوكيات داخل الشركة ، ويصنع من أجلها سياج أمان، وحاجز حماية فعال .
عرفها (سليمان :2008 :ص15) على أنها مجموعة من القوانين والقواعد والمعايير، التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح، أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حاملة السندات العمال الدائنين والمواطنين) من ناحية أخرى .

أهمية الحوكمة : تعد حوكمة الشركات من أهم العمليات الضرورية واللازمة لحسن عمل الشركات، وتأكيد نزاهة الإدارة فيها، وكذلك للوفاء بالالتزامات والتعهدات ولضمان تحقيق الشركات أهدافها .

فالحوكمة أساس جيد للاستقامة، والصحة الأخلاقية ، وتظهر أهميتها فيما يلي :-

- أ- محاربة الفساد الداخلي في الشركات، وعدم السماح لوجوده أو استمراره، بل القضاء عليه، وعدم السماح بعودته مرة أخرى .
- ب- تحقيق وضمن النزاهة الجيدة والاستقامة لكافة العاملين بالشركات بدءا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين إلى أدنى عامل فيها.

ج- تحقيق السلامة والصحة والتأكد من عدم وجود أي أخطاء عمديه، أو انحراف متعمد أو غير متعمد، ومن استمرار هذا الخطأ أو القصور .

د- محاربة الانحرافات وعدم السماح باستمرارها، خاصة تلك التي يشكل وجودها تهديدا للمصالح، أو أن باستمرارها يصعب تحقيق نتائج جيدة (سليمان ، 2008)

الحكومة في الجهاز المصرفي :-

تعنى الحكومة في الجهاز المصرفي : مراقبة الأداء من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك ، وحماية حقوق حملة الأسهم والمودعين ، بالإضافة الي الاهتمام بعلاقة هؤلاء بالفاعلين الخارجين ، والتي تتحدد من خلال الإطار التنظيمي وسلطات الهيئة الرقابية . وتطبق الحكومة في الجهاز المصرفي على البنوك العامة والبنوك الخاصة والمشاركة . وتتمثل أهم العناصر الأساسية في عملية الحكومة في مجموعتين :

تمثل المجموعة الأولى الفاعلين الداخليين، وهم حملة الأسهم ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمراقبون والمراجعون الداخليين.

أما المجموعة الثانية فتتمثل في الفاعلين الخارجيين، المتمثلين بالخارجيين في المودعين، وصندوق تامين الودائع، ووسائل الإعلام، وشركات التصنيف والتقييم الائتماني، بالإضافة إلى الإطار القانوني والرقابي.

ويجب أن تكون إدارة البنك مقتنعة بأهمية مثل هذه القواعد والضوابط، مما يساعد على تنفيذها ، وهذا ما يكشف عن دور كل من مجلس الإدارة بقسميه التنفيذي وغير التنفيذي ، ولجان المتابعة التي تتوفر له البيانات اللازمة عن أداء البنك، وإدارات التفتيش داخل الجهاز المصرفي التي تعرض تقاريرها على مجلس الإدارة والمساهمين ، الذين يجب ان يقوموا بدورهم في الرقابة على أداء البنك إلى جانب المساهمين في توفير رؤوس الأموال في حاجة البنك إليها .

والممارسة السليمة للحكومة تؤدي إلى دعم وسلامة الجهاز المصرفي وذلك من خلال المعايير التي وضعتها (لجنة بازل) للرقابة على البنوك وتنظيم ومراقبة الصناعة المصرفية والتي من أهمها :

• الإعلان عن الأهداف الإستراتيجية للجهاز المصرفي وتحديد مسئوليات الإدارة.

- التأكد من كفاءة أعضاء مجلس الإدارة لمفهوم الحوكمة وعدم وجود أخطاء من قبل الإدارة العليا .
 - ضمان فاعلية دور المراقبين وإدراكهم لأهمية دورهم الرقابي.
 - ضرورة توفر مبدأ الشفافية والإفصاح في كافة أعمال وأنشطة البنك والإدارة.
- أهداف الحوكمة :**
- حددت هيئة سوق المال في نيوزيلندا على ضرورة ان تحتوي وتشتمل أهداف حوكمة الشركات على :
 - تعظيم ثروة للمساهمين.
 - حماية حقوق المساهمين.
 - الإمداد بمعلومات تمكن المتعاملين من الأطراف المتعددة على اتخاذ القرار المناسب - التتابق مع القوانين .
- وقد أوصت مؤسسة المساهمين الأوروبيين في الدليل الذي أصدرته في فبراير 2000 ببعض التوصيات التي وضعتها تحت قسم أهداف أهمها:
- 1- يجب على الشركة ان تعظم الثروة للمساهمين على الأجل الطويل وأن تكون أهدافها المالية واضحة ومكتوبة .
 - 2- يجب على المساهمين اعتماد القرارات التي لها تأثير رئيسي على أي من الطبيعة الحجم الهيكل والمخاطر الخاصة بالشركة.
 - 3- يجب أن يكون هناك اشرف على التتابق مع القوانين التي تتبع لها الشركة.
 - 4- يجب أن يتمتع المراجعون باستقلال يمكنهم من أداء عملهم.
 - 5- يجب أن يتم إتباع الوسائل الحديثة اللازمة لإمداد المساهمين بالمعلومات ذات الأهمية .
 - 6- يجب أن يمتلك المساهمون حق انتخاب الأعضاء وحق اقتراحهم قبل انتخابهم .
 - 7- يجب ألا تزيد عضوية مجلس الإدارة الشركة عن اثني عشر سنة للأعضاء.(الكاشف، 2008)
- ركائز الحوكمة :**

1- السلوك الأخلاقي: يتم ضمان الالتزام السلوكي من خلال :-

- الالتزام بالأخلاقيات الحميدة .
 - الالتزام بقواعد السلوك المهني الرشيد .
 - عند تقديم المعلومات التوازن في تحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بالمنشأة
 - الشفافية .
 - القيام بالمسئولية الاجتماعية والحفاظ على البيئة نظيفة.
- 2- الرقابة والمساءلة: وتتم الرقابة من قبل عدة أطراف هي :-
- أطراف رقابية عامة مثل هيئة سوق المال، البورصة، البنك المركزي في حالة البنوك.
 - أطراف رقابية مباشرة المساهمون، مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، المراجعون.
- مفهوم الشفافية :-**

الشفافية في اللغة: الشف الستر الرقيق الذي يبدي ما وراءه من الجسم ويظهره لرقته ، يقال شف الثوب؛ أي رق، وثوب شف أي رقيق يبصر ما وراءه، و لو بحثنا في متون الثقافات الإنسانية مصطلح الشفافية لما وجدنا معاني تقابلها أكثر قربا لها من كلمة الأمانة - الصدق - الإخلاص - العدالة، والشفافية بمعناها المستعار في علم الفيزياء تعني المادة الشفافة وهي المادة الواضحة الزجاجية التي يمكن رؤية تصرفات الأطراف من خلالها، فمن الناحية اللغوية يمكن تعريف الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء.

وللمزيد من إلقاء الضوء على مفهوم الشفافية نورد أهم التفسيرات: فقد فسرت بالمصادقية ، كما تم تفسيرها بالانفتاح وعدم الغموض أو التضليل، والتزام الوضوح والصراحة التامة، بحيث يُنظر إلى كافة الأمور بشفافية والتعامل معها بعقلانية وحكمة، ويشير مفهوم الشفافية إلى حرية الوصول إلى المعلومات وما يقابلها من الالتزام بالإفصاح عن هذه المعلومات ، إن الشفافية تتمثل في الإفصاح عن كم كافي من المعلومات المناسبة الخاصة بأعمال الشركة وسياساتها دون المخاطرة بأهدافها الإستراتيجية، أن الشفافية بمعنى آخر هي إفصاح الشركة عن تعاملاتها وعلاقاتها مع كل من الأطراف الداخلية والخارجية ذوي العلاقة وذوي المصلحة.(السوافيري، 2002)

وتعرف هيئة الأمم المتحدة الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات معرفة بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات والعمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة، واكتشاف الأخطاء، كما عرفها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB في إطار إعداد و عرض القوائم المالية بأنها مبدأ خلق بيئة تجعل فيها المعلومات المتصلة بالظروف والقرارات والأعمال القائمة متاحة ومنظورة وقابلة للفهم من جانب المشاركين في السوق.

العوامل المؤثرة في الشفافية:

- أما العوامل فهي تقسم بشكل عام إلى الآتي:-
- عوامل تتعلق بالبيئة : حيث أن اختلاف البيئة المحاسبية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية يؤثر بشكل أو بآخر.
- عوامل تتعلق بطبيعة المعلومات نفسها.
- عوامل تتعلق بالمفاهيم ذات العلاقة مثل الديمقراطية أو النزاهة أو الفساد أو العولمة.

مجلة دراسات الإنسان و المجتمع

Human and Community Studies Journal

عوائق الشفافية :-

- تواجه الشفافية كغيرها من أي مقترحات للتطوير مجموعة من العوائق وهي:-
- عدم اتفاق حوافز المديرين مع مصالح حملة الأسهم: يتوافر للمديرين معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي أكثر من غيرهم من الأطراف الخارجية، ويجب أن ترتبط الحوافز بالإفصاح عن هذه المعلومات ووجود هذه الحوافز لدى مديري الشركات له تأثير مباشر على:-
- تدفع هذه الحوافز المديرين إلى اختيار البديل الذي يترتب عليه بيان رقم الربح بصورة عالية، وذلك إذا كانت مكافآتهم وحوافزهم مرتبطة بما تحققه الشركة من أرباح.
- قيام إدارة الشركة بالإفصاح عن المعلومات دون إخفائها ، وهو بطريقة الحوافز هذه سوف تجعل الإدارة تقدم معلومات صحيحة عن نتائج وحداتهم، وذلك بحصول المدراء على مرتب ثابت لا يتأثر بنتائج الوحدة الاقتصادية ، بحيث إن المدير الذي يحاول تضليل الأطراف الخارجية بالإفصاح عن أخبار جيدة في حين أنه يعلم أن الأخبار ليست كذلك فإنه يتحمل عقوبة تخصم من مكافآته الإجمالية.

الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم حوكمة الشركات :-

يجب ملاحظة أن هناك أربعة أطراف رئيسية تتأثر في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات، وتحدد الى درجة كبيرة مد النجاح أو الفشل في تطبيق هذه القواعد، وتمثل تلك الأطراف في التالي :-

1- المساهمين: وهم من يقوم بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم للأسهم وذلك مقابل الحصول على الأرباح المناسبة لاستثماراتهم، وأيضا تعظيم قيمة الشركة على المدى الطويل.

2- مجلس الإدارة: وهم من يمثلون المساهمين وأيضا الأطراف الأخرى مثل أصحاب المصالح ومجلس الإدارة يقوم باختيار المديرين التنفيذيين والذين يوكل إليهم سلطة الإدارة اليومية لأعمال الشركة.

3- الإدارة: هي المسؤولة عن الإدارة الفعلية للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة وتعتبر إدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة وزيادة قيمتها بالإضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين.

4- أصحاب المصالح: وهم مجموعة من الأطراف لهم مصالح داخل الشركة مثل الدائنين والموردين والعمال والموظفين، ويجب ملاحظة أن هؤلاء الأطراف يكون لديهم مصالح قد تكون متعارضة ومختلفة في بعض الأحيان.

مبادئ حوكمة الشركات : نظرا للتزايد المستمر في الاهتمام بمفهوم حوكمة الشركات، في وقتنا الحالي فقد أخذت كثير من الشركات الدولية وبورصات الأوراق المالية، بتناول هذا الموضوع بالدراسة والتحليل وضع مجموعة من القواعد والمبادئ التي تحكم التطبيق السليم و الصحيح للحوكمة، وكانت على رأس هذه المنظمات الدولية البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والتي أصدرت في عام 1999 مبادئ حوكمة الشركات، وقد أعيد إصدارها و تعديلها في عام 2004 وتنقسم هذه المبادئ إلي ست مجموعات رئيسية، كما وصفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و تندرج مجموعة من القواعد تحت كل قاعدة وهي كما يلي:

المبدأ الأول : وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركات

وضع إطار لحوكمة الشركات وأثره علي شفافية وكفاءة السوق وان تكون متوافقة مع القوانين السائدة، وأن يتم تحديد توزيع المسؤوليات من خلاله بين مختلف الجهات الإشرافية والتنظيمية ولكي يتم ضمان وضع إطار فعال لحوكمة الشركات، فإن الأمر يستلزم وجود أساس قانوني وتنظيمي ومؤسسي فعال، يمكن لكافة المتعاملين والاعتماد عليه في إنشاء علاقاتهم التعاقدية الخاصة .

ويتضمن هذا المبدأ عدد من الضوابط و الإيضاحات ، الفرعية اللازمة لتحقيق الإطار اللازم، والفعال لحوكمة الشركات :

1- يتم وضع إطار الحوكمة بهدف التأثير علي الأداء الاقتصادي الكلي، ونزاهة الأسواق، وخلق الحوافز للمشاركين في السوق، وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية، و الفعالية.

2- أن تكون المتطلبات القانونية و التنظيمية التي تؤثر في ممارسات الحوكمة ضمن اختصاص تشريعي ، و متوافقة مع حكم القانون وذات شفافية وقابلة للتنفيذ .

3- وجود توزيع للمسؤوليات، بين مختلف الجهات في نطاق اختصاص تشريعي ما، محدد بشكل واضح ، والتي تضمن خدمة المصلحة العامة .

4- أن تكون لدي الجهات الإشرافية، والتنظيمية، والتنفيذية، والنزاهة، والموارد للقيام بواجباتها بطريقة متخصصة و موضوعية.

المبدأ الثاني : المحافظة علي حقوق المساهمين و الوظائف لأصحاب حقوق الملكية

و ينص هذا المبدأ من مبادئ حوكمة الشركات على الآتي :-

" ينبغي على إطار حوكمة أن يوفر الحماية للمساهمين وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم المبدأ الثالث : الإفصاح و الشفافية : وينص المبدأ الخامس على أن يتضمن إطار حوكمة الشركات الإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب، عن كافات الموضوعات الهامة المتعلقة بالشركة، بما في ذلك المركز المالي، والأداء، وحقوق الملكية، وحوكمة الشركة .

كما يتضمن هذا المبدأ عدد من الإيضاحات الفرعية أهمها :

1- يجب أن يتضمن الإفصاح في الشركة علي المعلومات التالية : (احملاوي ،
2007)

- النتائج المالية ونتائج عمليات الشركة .
- أهداف الشركة .
- الملكيات الكبرى للأسهم و حقوق التصويت .
- سياسة مكافئة أعضاء مجلس الإدارة ومدراء التنفيذيين الرئيسيين .
- العمليات المتصلة بالأطراف العاملة في الشركة وأقاربهم.
- عوامل المخاطرة المتوقعة.
- الموضوعات الخاصة بالعاملين و أصحاب المصالح.

2- ينبغي إعداد المعلومات الإفصاح عنها طبقا للمستويات النوعية المرتفعة للمحاسبة والإفصاح المالي والإداري .

3- ينبغي القيام بمراجعة خارجية مستقلة، بواسطة مراجع مستقل وكفاء ومؤهل حتى، يستطيع أن يقدم تأكيدات موضوعية لمجلس الإدارة ، والمساهمين أن قوائم المالية تمثل بعدالة المركز المالي وأداء الشركة في كافة نواحي المالية والمادية الهامة

4- يجب على المراجعين الخارجيين أن يكونوا قابلين للمسائلة، والمحاسبة أمام المساهمين، وعليهم واجب تجاه الشركة هو أن يقوموا بممارسة كافة ما تقتضيه العناية ، و الأصول المهنية في عملية المراجعة .

المبدأ الرابع : مسؤوليات مجلس الإدارة :

1- وينص هذا المبدأ على انه ينبغي في إطار حوكمة الشركات أن يضمن التوجيه والإرشاد الاستراتيجي للشركة ، ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام الشركة و المساهمين .

ومجلس الإدارة ليس خاضعا للمساءلة أمام الشركة ومساهميها فحسب، ولكن عليها واجب بالعمل لتحقيق أفضل مصالحهم، وبالإضافة إلي هذا فانه يتوقع من مجالس الإدارة أن تأخذ في حساباتها أن تتعامل بشكل عادل مع اهتمامات أصحاب المصالح الآخرين، هذا بالإضافة إلي مسؤوليات الآتية : ينبغي على أعضاء مجلس الإدارة أن

يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة، للتحقيق أفضل مصلحة للمساهمين مع العناية الواجبة .

2- إذا ما كانت قرارات مجلس الإدارة ستؤثر في مختلف مجموعات المساهمين بطرق مختلفة ، فان على مجلس الإدارة أن يعامل كافة المساهمين معاملة عادله .

3- على مجلس الإدارة أن يطبق معايير أخلاقية عالية، ويأخذ أيضا بالاعتبار مصالح واهتمامات أصحاب المصالح بالشركة.

4- يجب على مجلس الإدارة أن يكون قادر على ممارسة الحكم الموضوعي المستقل على شؤون الشركة.

ينبغي أن تتظر مجالس الإدارة بتكليف عدد من أعضاء مجلس الإدارة، من غير موظفي الشركة ذوي القدرة على الحكم المستقل لقيام بالمهام التي يحتمل وجود تعارض في المصالح بها .

وأمثلة تلك المسؤوليات الرئيسية:

أ- ضمان نزاهة القوائم والتقارير المالية وغير المالية.

ب- عندما يتم إنشاء لجان مجلس الإدارة، يجب أن يحدد مجلس الإدارة بشكل جيد، وأن يصفح عن صلاحيتها وتشكيل وإجراءات عملها .

ت- ينبغي أن تكون لدى أعضاء مجلس الإدارة القدرة على إلزام أنفسهم . (لفرجان،

(2003)

المراجعة الداخلية :

مفهوم المراجعة الداخلية : المراجعة الداخلية هي نشاط تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر يضمن دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاءة الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وأموال المنشأة، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وأخري في قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى .

1- تعريف المراجعة الداخلية

- عرفها معهد المراجعين الداخليين الأمريكي سنة 1999 (خلاط: 2005: ص130) على أنها نشاط استشاري مستقل، وتأكيد موضوعي يهدف الى زيادة عائد (إضافة قيمة) وتحسين عملياتها كما أنها تساعد المنظمة في تحقيق أهدافها من خلال طريقة منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية إجراءات إدارة المخاطر، والرقابة، والتحكم .

- كما عرفها (عيسى:2008:ص 55) بأنها نشاط رقابي مستقل موضوعي واستشاري من شأنه تقديم التأكيدات اللازمة وإبداء التوصيات إلى تحقيق قيمة مضافة وتزيد من فعالية المنشأة وتؤدي إلى تحسين أدائها، ويساعد هذا النشاط على تحقيق أهداف المنشأة بوضع أساليب منهجية منظمة لتقييم وتحسين فعالية كل من إدارة المخاطرة، والرقابة، الحوكمة .

أهداف المراجعة الداخلية وهي كالآتي (احمد ، 2009)

1- فحص وتقييم مدى كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية للشركة، وجودة الأداء للمسؤوليات المحددة ويعتبر هذا الهدف من الأهداف الحديثة للمراجعة الداخلية وذلك حتى تتمكن الشركة من استغلال مواردها المتاحة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية.

2- التأكد من تنفيذ الخطط والبيانات المرسومة والإجراءات التنفيذية الموضوعة لها وتحديد أية انحرافات عن هذه الخطط والسياسات .

3- من أهم أهداف المراجعة الداخلية التأكد من حماية أصول الشركة من الضياع والسرقة والاختلاس أو سوء الاستعمال وهذا يتطلب ضرورة أحكام الرقابة على العمليات التنفيذية وعمليات المخازن.

وكما يشير إلى أهداف المراجعة الداخلية على أنها:- (الذنيبات ، 2006)

1- تحديد مدى الالتزام الإدارات والأقسام داخل المنشأة بالنظم واللوائح والقوانين.

2- التأكد من وجود حماية كافية للأصول من المخاطر المختلفة كالسرقة والاختلاس واتخاذ إجراءات اللازمة للمحافظة عليها كالتأمين والصيانة المستمرة .

3- مراجعة العمليات التشغيلية أو البرامج للتأكد مما إذا كانت النتائج المتحققة متفقة

مع الأهداف الموضوعة وأنه تم تنفيذها طبقاً للخطط المرسومة

4- مراجعة المالية ويقصد بالمراجعة المالية التحقق من مدى التزام كافة الأنشطة

بتطبيق السياسات واللوائح والإجراءات المالية والإدارية التي اعتمدها الإدارة العليا

للشركة كأسلوب لأداء الأعمال المالية، ثم التقرير إلى هذه الإدارة بدرجة هذا الالتزام
مراجعة العمليات :

تسعى هذه المراجعة إلى فحص وتقييم الأعمال ككل لتحقيق الكفاية والفعالية في
استخدام الموارد المتاحة في ضوء عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاية، وتعتبر هذه
المراجعة التطور والفعالية ويشمل نطاقها النقاط التالية:

أ- تقييم الهيكل التنظيمي للشركة ككل أو أحد أقسامها.

ب- اختيار الخطط والسياسات المتبعة.

ج - تقييم مدى كفاءة الموارد البشرية والمادية المستخدمة في تنفيذ العمليات.

مراجعة الأداء :

تركز مراجعة الأداء على الكفاءة والفعالية، وإذا كانت الكفاءة والفعالية مقاييس
للأداء إلا أنها لا تعتبر بمثابة إحلال أو بديل لتقييم أداء الإدارة ذاتها .

إن ما توفره تقييمات المراجعة الداخلية يعتبر مصدراً للمعلومات لمساعدة الإدارة ذاتها
في عملية تقييم الأداء ، أي أن هذه المعلومات هي أحد العوامل التي تؤثر على أحكام
الإدارة والتي يعتبر العديد منها خاضعاً للحكم الشخصي للإدارة ، وعلى الجانب الآخر
فالمراجعة الداخلية تعتمد في جزء كبير منها على مقاييس موضوعية لتنفيذ مراجعة
الأداء، وتقاس الكفاءة نتيجة إجراء مقارنة بين المعايير التشغيلية وبين الأداء الفعلي
المقابل لها، كذلك ترتبط مراجعة الأداء بمفهوم الفعالية بدرجة أكبر لارتباطها بالأهداف.

المعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية:

في ديسمبر من عام 2003، أصدر معهد المراجعين الداخليين (IIA) معايير
المراجعة الداخلية، وبدأ العمل بها اعتباراً من بداية عام 2004، حيث قسم المعهد
المعايير إلى مجموعتين كما يلي :-

1- المجموعة الأولى: معايير الصفات

تهتم هذه المعايير بشخصية المراجعة الداخلية وتشمل هذه المعايير أربعة فروع :

أ- أهداف ومسؤوليات وصلاحيات المراجعة الداخلية :-

ينص هذا المعيار على أن أهداف وصلاحيات ومسؤوليات أنشطة المراجعة الداخلية يجب أن تكون محددة ومكتوبة في لائحة رسمية تماشي مع المعايير ويتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة) (عشاوي ، 2005)

ب- الاستقلالية والموضوعية:-

وتعني أن يقوم المراجع بعمله في جميع مراحل المراجعة بكل أمانه واستقامة وموضوعية ودون أي تحيز لجهة معينة .

وهذا يعني أن يكون المراجع مستقلا من الناحيتين العملية والذهنية فهذا مبدأ أساسي في الإدارة المهنية ويتضمن هذا المعيار المعايير الفرعية التالية :

1: الاستقلال التنظيمي:

حيث يفترض أن يرفع المراجع الداخلي تقريره إلى مستوى إداري مناسب داخل المنشأة بما يضمن تنفيذ التوصيات الواردة فيه .

ويتضمن مفهوم استقلالية المراجع الداخلي ما يلي :

- استقلالية التخطيط : أي عدم وجود أي تأثير على اختيار أساليب وإجراءات المراجعة ونطاق المراجعة ويكون لدى المراجع الحرية في وضع البرامج المناسبة
- استقلالية التقرير : أي ان يكون لدى المراجع الداخلي القدرة على عرض الحقائق والنتائج التي توصل لها دون التأثير من جهات أخرى .

ويشمل هذا المعيار على أربعة معايير فرعية وهي كما يلي : (الذنيبات ، 2006)

- معيار يتعلق بتقديرات جودة هذا البرنامج : ويقتضي هذا المعيار مراقبة جودة العمل وتقييم تأثير البرنامج المطبق للجودة و الأخذ بالملاحظات من داخل وحدة المراجعة الداخلية للمنشأة .

- معيار يتعلق بالتقرير عن برنامج الجودة المقر: ويتطلب ذلك من المسئول عن المراجعة الداخلية إبلاغ مجلس الإدارة التقييمات الخارجية لبرنامج الجودة.

- والمعيار الثالث في هذه المجموعة هو معيار حول مراقبة العمل مع المعايير وينص هذا المعيار على تشجيع المراجعين الداخليين على التقرير بأن عملهم يتسق مع المعايير ويشير الى أنهم غير ملزمين بذلك أن ينص ميثاق المراجعة الداخلية على أن المراجعة الداخلية تتم وفق المعايير

- المعيار الرابع في هذه المجموعة ينص على الكشف عند حالات عدم الالتزام الكامل وهذا يقتضي من المسؤول عن المراجعة الداخلية أن يكشف فوراً للإدارة العليا أو لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة عن حالات عدم الالتزام الكامل بالمعايير إذا كان لهذا الأمر تأثيرات جوهرية .

أ- إدارة أنشطة المراجعة الداخلية: (هندي ، 2009)

ينص المعيار على أنه "يعتبر مدير إدارة المراجعة الداخلية مسؤولاً عن إدارة أنشطة المراجعة الداخلية بفاعلية لضمان أنها قد أضافت قيمة إلى المنشأة"، ويشمل هذا المعيار مجموعة من المعايير الفرعية كما يلي :

- التخطيط : يستوجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية وضع الخطط اللازمة للقيام بوظيفة المراجعة الداخلية بهدف تحديد أولويات نشاط المراجعة الداخلية المتفق مع أهداف المنشأة .

- الموافقة على الخطة : ينص هذا المعيار على ضرورة اتصال المدير التنفيذي لإدارة المراجعة الداخلية بالإدارة العليا ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة لإبلاغها بالخطط والتغييرات الجوهرية على الخطط والحصول على الموافقة عليها .

الخاتمة :

الإطار العملي :

مجتمع وعينة الدراسة :-

مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بتخصص (محاسبة ، إدارة ، تمويل ومصارف ، اقتصاد ، نظم معلومات) بمصرف الوحدة (ابو عيسى ، الزاوية ، العجيلات) .

عينة الدراسة : قام الباحث بتوزيع 150 استمارة تحصل الباحث منها علي 130 استمارة صالحة للتحليل .

تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حسب العمر ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ،

التخصص

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب العمر ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، التخصص .

المتغير	المستويات	التكرار	النسبة المئوية
العمر	30 – 40	26	20%
	41 – 50	43	33%
	51 – 60	41	32%
	أكبر من 61	20	15%
المؤهل العلمي	دبلوم	36	28%
	بكالوريوس	69	53%
	ماجستير	20	15%
	دكتوراه	5	4%
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	9	7%
	من 5 الي اقل من 10	71	55%
	من 10 الي اقل من 15	18	14%
	من 15 سنة فأكثر	32	24%
التخصص	محاسبة	44	34%
	إدارة	23	18%
	تمويل ومصارف	26	20%
	اقتصاد	32	24%
	نظم معلومات	5	4%

يعرض جدول رقم (1) نتائج توزيع عينة الدراسة حسب توزيع أفراد العينة حسب العمر ، المؤهل العلمي ، سنوات الخبرة ، التخصص ، يتضح من الجدول إن نسبة 33% من إجمالي أفراد العينة من الفئة العمرية 41 – 50 ، ونسبة 53% من إجمالي العينة يحملون مؤهل علمي بكالوريوس ، ونسبة 55% من إجمالي العينة سنوات خبرتهم 5 إلى اقل من 10 ، ونسبة 34% تخصصهم محاسبة .

تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول تطبيق مبادئ الحوكمة :

جدول رقم (2) إجابة أفراد العينة حول تطبيق مبادئ الحوكمة

القرار الإحصائي	المعنوية المشاهدة	درجة الحرية	اختبار (T)	العبارات	
لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية	0.693	129	- 0.359	هل يقوم المراجع الداخلي بتزويد الإدارة العليا بالمصرف بمعلومات حول دقة نظام الرقابة الداخلية.	1
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	- 4.65	هل يقوم المراجع الداخلي بتقديم الاقتراحات و الإرشادات اللازمة لتحسين إجراءات نظام الرقابة الداخلية	2
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.001	129	- 3.41	هل يقوم المراجع بفحص الإجراءات للتأكد من مطابقتها للسياسات و الخطط و اللوائح و القوانين و النظم ، و مدى مساهمتها في تفعيل مبادئ الحوكمة	3
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	- 6.02	هل تحرص الإدارة على تعيين الموظفين الحاصلين على التعليم و المهارات المطلوبة لتنفيذ مهامهم مما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة .	4
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	- 6.19	هل يشمل مجال عمل المراجعة الداخلية فحص و تقييم مدى كفاءة نظام الرقابة في المصرف.	5
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	- 5.07	هل يقوم المراجع الداخلي باتخاذ قرارات بدون أي ضغوط أو تتدخل ممن تكون القرارات	6

				ذات تأثير عليهم.	
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.003	129	3.01 -	هل يقوم المراجع الداخلي باتخاذ قرارات بدون أي ضغوط أو تدخل ممن تكون القرارات ذات تأثير عليهم .	7
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	5.45 -	هل يتولى قسم المراجعة الداخلية مسئول متفرع ، لذلك يكون من القيادات الإدارية بالمصرف.	8
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	4.52 -	هل يكون المراجع الداخلي محايد و غير منحاز و قادر على إبداء أعلى درجات الموضوعية في عملية و لا يخضع لتأثير مصالح شخصية .	9
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	5.78 -	هل يبذل المراجع الداخلي أثناء أداء عمله العناية المهنية الواجبة والتي تضمن تحقيق النتائج بما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصرف .	10
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	4.21 -	هل يقوم المراجع الداخلي في المصرف بإعداد و توثيق خطة نشاط للمراجعة الداخلية تضمن نطاق و أهداف و توقيت عملية المراجعة .	11
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية .	0.000	129	42.649 -	مجموع فقرات المحور	

المصدر: إعداد الباحث من خلال معلومات الدراسة (2021)

من الجدول رقم (2) وباستخدام اختبار (T) يتبين الأتي :

- أ. بلغت قيمة اختبار (T) لمجموع الفقرات المتعلقة بتطبيق مبادئ الحوكمة (34.08) ، وهي معنوية نظرا لكون المعنوية المشاهدة المناظرة للاختبار والبالغة (0.000) اصغر من (0.05).
- ب. كانت قيمة اختبار (T) لكل فقرة على انفراد المتعلقة بالشفافية وأداء العمل، وهي معنوية نظرا لكون المعنوية المشاهدة المناظرة للاختبار والبالغة (0.000) اصغر من (0.05) عدا الفقرة (مدى مساهمة المراجع الداخلي في تفعيل مبادئ الحوكمة) فقد كانت غير معنوية لكون قيمة المعنوية المشاهدة والبالغة (0.693) اكبر من (0.05).
- كما بلغت قيمة اختبار (T) لمجموع الفقرات المتعلقة بالمراجع الداخلي (-) (27.14) ، وهي معنوية نظرا لكون المعنوية المشاهدة المناظرة للاختبار والبالغة (0.000) اصغر من (0.05).
- وكانت قيمة اختبار (T) لكل فقرة على انفراد المتعلقة بالمراجعة الداخلية بالمصرف ، وهي معنوية نظرا لكون المعنوية المشاهدة المناظرة للاختبار والبالغة (0.000) اصغر من (0.05) للمراجعة الداخلية للمصرف، فقد كانت غير معنوية لكون قيمة المعنوية المشاهدة الفقرتين (3، 7) اكبر من (0.05).
- د. الاختبار الإحصائي يؤكد على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة ، يبذل المراجع الداخلي أثناء أداء عمله العناية المهنية الواجبة والتي تضمن تحقيق النتائج بما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصرف ، مما يدل علي دور قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في مصرف .
- هـ - وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة ، من خلال حرص الإدارة على تعيين الموظفين الحاصلين على التعليم و المهارات المطلوبة لتنفيذ مهامهم مما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة.

النتائج والتوصيات :

نتائج الدراسة :

من خلال التحليل الإحصائي لبيانات الدراسة ، تم التوصل إلى العديد من النتائج أهمها :

1- خلصت نتائج الدراسة انه هناك بعض المشاكل في تطبيق نظام الحوكمة، و ذلك لعدم توفير كفاءات ومهارات لدى المصرف في مجال الحوكمة .

2- بينت الدراسة وجود قصور في سياسة الاهتمام بتطوير معايير الرقابة الداخلية بالمصرف.

3- كشفت الدراسة علي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة ، من خلال حرص الإدارة على تعيين الموظفين الحاصلين على التعليم و المهارات المطلوبة لتنفيذ مهامهم مما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة .

4- بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لتطبيق نظام محكم لأعمال المراجعة الداخلية في تطبيق مبادئ الحوكمة في مصرف الوحدة ، يبذل المراجع الداخلي أثناء أداء عمله العناية المهنية الواجبة والتي تضمن تحقيق النتائج بما يساهم في تفعيل مبادئ الحوكمة في المصرف ، مما يدل علي دور قسم المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة في مصرف .

5- اتضح من الدراسة إن المصرف بحاجة إلى موظفين متخصصين أو على دراية وإلمام بنظام الحوكمة.

التوصيات

1- ضرورة العمل على نشر ثقافة الحوكمة على مستوى كافة الأطراف المعنية بالمصرف.

2- الاهتمام بجانب الحوكمة وإعطاء دورات تدريبية للعاملين في مجال الحوكمة المصرفية، و ذلك لتنمية القدرات و الرفع من كفاءة المصرف في تحقيق أهدافه.

3- ضرورة تدعيم قسم المراجعة الداخلية بكفاءات مؤهلة، و الاهتمام بتأهيل المراجعين الداخليين الجدد، من خلال تكثيف الدورات التدريبية للرفع من كفاءاتهم.

4- العمل على زيادة الاهتمام بوظيفة المراجعة الداخلية، و تفعيل دورها لما لها من دور إيجابي في دعم مبادئ الحوكمة.

المصادر والمراجع

- [1] خلاط، صالح ميلاد : استقرار و تقييم مجالات التطور المهني ف مفهوم وأهداف ومجال عمال المراجعة الداخلية "مجلة الدراسات العليا أكاديمية الدراسات العليا طرابلس " العدد السادس عشر: 2005.
- [2] سليمان، محمد مصطفى :حوكمة الشركات و دور أعضاء مجالس الإدارة تنفيذيين حوكمة الشركات: الدار الجامعية : الإسكندرية :العنوان 84 شارع زكرياء غنيم الابراهيمية الإسكندرية :2008.
- [3] الكاشف، محمد يوسف :نحو إطار متكامل التطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة "المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة كلية التجارة " جامعة عين الشمس : العدد الرابع:2008.
- [4] هندي، منير إبراهيم : الفكر الحديث في التحليل المالي وتنظيم الأداء "مدخل حوكمة الشركات "دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية : الطبعة الأولى :2009 .
- [5] الحجازي ، وجدي حامد : أصول المراجعة الداخلية " مدخل علمي تطبيقي "دار التعليم الجامعي : الإسكندرية : 2010 .
- [6] الصبان، محمد سمير: نظرية المراجعة وآليات التطبيق:دار الجامعة:الإسكندرية:2003 .
- [7] عبد الفتاح عبد الصحن : الرقابة والمراجعة الداخلية : دار الجامعة الجديدة للنشر :الإسكندرية: 2001 .
- [8] السوافيري، فتحي رزق، وآخرون، الرقابة والمراجعة الداخلية :دار الجامعة الجديدة : الإسكندرية : 2002 .
- [9] الحملوي، صالح، دور المراجعة الداخلية في زيادة فعالية الحوكمة بالبنوك المصرية "المؤتمر الخامس لحوكمة الشركات وأبعادها المحاسبية والإدارية والإقتصادية، الجزء الثالث ، جامعة الإسكندرية : كلية التجارة : 2005 .

- [10] شمس الدين، بوعرار احمد، مدى فعالية مراجعة العمليات في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية مع دراسة حالة التموين بفرع انتيبوتبكال التابع لمجمع صيدال، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص مالية ومحاسبة ، الجزائر: جامعة المدية.
- [11] أحمد، نقاز: دور المراجعة الداخلية في دعم وتفعيل القرار "دراسة حالة مجمع صيدال" رسالة ماجستير غير منشورة : كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير : الجزائر: 2007.
- [12] السلامي، عارف عتيق :مدى التزام شركات التأمين اليمنية بمعايير التدقيق الداخلي "رسالة ماجستير غير منشورة "جامعة آل البيت :عمان :2005.
- [13] الذنبيات علي : تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية : الجامعة الأردنية ،2006.
- [14] عبدالغني: مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة اليرموك. عمان.2003.
- [15] الفرجان ،أحمد خليل ،تقييم فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في الجامعات الأردنية الرسمية "رسالة ماجستير غير منشورة " جامعة عمان العربية : عمان :2003.
- [16] عشموي: محمد عبدالفتاح. نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات في إطار المعايير الدولية للمراجعة الداخلية .كلية التجارة.2005.
- [17] هندي، منير إبراهيم : الفكر الحديث في التحليل المالي وتنظيم الأداء "مدخل حوكمة
- [18] الشركات "دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية : الطبعة الأولى :2009: 1-
- [19] جبريل ، وائل محمد ، 2018 ، اثر سلوكيات المواطنة التنظيمية علي تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية ، مجلة آفاق الاقتصادية ، مج 4ع8 .
- [20] جبريل ، وائل محمد ، 2014 ، اثر الالتزام التنظيمي علي مدي تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية ، مؤتمر الحاكمية والفساد الإداري والمالي ، جامعة عجلون ، كلية إدارة الأعمال .

[21] العامري ، عادل قائد والجبار، توفيق محمد (2017) مدي تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقا لمبادئ لجنة بازل ،مجلة السعيد للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، مج 1 ، ع 2 .